مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٤٩**

الأربعاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة دلاميني زوما/السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد غلاردو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد دو تشاوكونغ
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيدة رويّار
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة موير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين

07-28764 (A)

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما أشرت في الجلسة الصباحية، بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونحن نشارك في الجهود الدولية لحفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان وفي أفغانستان، ونعمل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المستمرين في القيام بدور هام في البلقان أيضا.

وتعتقد النرويج أنه ينبغي دائما أن تؤخذ الإسهامات المحتملة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحسبان عند التخطيط لعمليات جديدة لحفظ السلام. ولكي يتم تيسير هذا التعاون، يبدو أن هناك حاجة لقيام الأمم المتحدة بوضع معايير مشتركة وإنشاء إطار أفضل للانضمام إلى الاتفاقيات الجديدة.

لقد شهدت أفريقيا عددا من الصراعات العنيفة. وهذه الصراعات عرقلت التنمية بصورة خطيرة، وسببت دمارا هائلا ومعاناة إنسانية، وأدت إلى زعزعة الاستقرار وتشريد مجموعات كبيرة من البشر. وشهدنا أيضا كيف تحمل الزعماء الأفارقة المسؤولية بصورة متزايدة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

وفي غرب أفريقيا، تحقق السلام من خلال التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والنرويج تعتبر تلك الجماعة عاملا هاما في بناء السلام والأمن. وفي بوروندي أثبت العمل على مراحل والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إمكانية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ويمكن أن يقوم الاتحاد الأفريقي وآلياته للسلام والأمن، لا سيما مفوضيته، ومجلس السلم والأمن والقوة الاحتياطية الأفريقية، بدور هام جدا. ومن خلال الاتحاد الأفريقي، تستجيب البلدان الأفريقية حاليا للتحديات في دارفور والصومال. وعلى المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الاتحاد الأفريقي في الجهود الرائدة التي يبذلها لتحقيق السلام من خلال العمليات المعقدة التي تمثل تحديات كبيرة.

والنرويج ملتزمة بدعم الأمم المتحدة في دارفور. وندعو السودان بقوة إلى قبول رزمة الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. فالوضع خطير. والحكومة النرويجية جد قلقة على الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في دارفور.

ونشهد الآن أيضا مرحلة حرجة فيما يتعلق بالصومال. وهناك فرصة للسلام والاستقرار، لكن يمكن أن يتزلق البلد بكل سهولة إلى الفوضى. ولذلك، من المهم جدا في هذه الحالة أن يهب المجتمع الدولي وأن نعمل معا.

إن إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية ما زال في مرحلة مبكرة. ويجري عمل مكثف لبناء القدرة وتطوير العقائد والقيادة المناسبة ونظم السيطرة لكي يمكن تشغيل القوة بحلول عام ٢٠١٠. لقد كشفت البعثة الأفريقية في دارفور العديد من التحديات وأكدت الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تقع على الأمم المتحدة التزامات تتجاوز صون السلم والأمن، ولعل أكثرها أهمية الالتزام بتعزيز احترام حقوق الإنسان. وينبغي لنا أن نناقش كيف يمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يسهم بالمزيد في تعزيز حقوق الإنسان في القارة.

والجمعية العامة وافقت كذلك على أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن حماية البشر من الإبادة والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أينما تحدث. ويقع على عاتق أية بعثة للسلام تخولها الأمم المتحدة واجب تعزيز هذه القيم المشتركة التي أرستها الأمم المتحدة.

وطلب الاتحاد الأفريقي من الأمم المتحدة النظر في إمكانية تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد أو التي تكون تحت سلطته، من خلال الاشتراكات المقررة. وهذه مناقشة هامة. ففي حين يتم ضمان تمويل عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة من خلال آليات الأمم المتحدة الراسخة، فإن عمليات حفظ السلام الإقليمية يتم تمويلها على نحو مخصص، وبدون تنسيق، ويعتمد على تمويل المتبرعين.

أما بالنسبة لدارفور وتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي ربما ترسي معيارا للتعاون في المستقبل، فسوف يكون من المهم إيجاد وسيلة لضمان مساءلة البعثة بصورة أساسية والتزام المعايير الشرائية والإدارية بقواعد الأمم المتحدة، خاصة بالنظر إلى الحاجة إلى ضمان التزام اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة بالتمويل. فهناك ضرورة للوضوح فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة. وسوف تكون المشاركة القوية للأمم المتحدة أمرا هاما.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٠، عندما تصبح القوة جاهزة للتشغيل بصورة كاملة، من المهم أن تتفق المبادئ والعقائد العملياتية التي تسترشد بها بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي اتفاقا وثيقا مع معايير الأمم المتحدة. ولذلك، تود النرويج أن تتقدم بالتهنئة لإدارة عمليات حفظ السلام على إنشاء خلية خاصة بالاتحاد الأفريقي لمساعدة الاتحاد وشعبة دعم عمليات السلام التابعة له في بناء القدرة على حفظ السلام.

ولا ينفصل عن هذه التحديات الشرط المطلوب لكي تكون بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تحت سيطرة مدنية وسياسية وأن تمكن نظرياتها الاتحاد من القيام بعمليات متعددة الأبعاد وأن تحشد القدرة على التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في منطقة العمليات. ولذلك تساعد النرويج الاتحاد الأفريقي على وضع خريطة طريق وخطة لإنشاء المكون المدني وعنصر الشرطة للقوة الاحتياطية الأفريقية.

وينبغي بذل الجهود لإقامة صلات وثيقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويمكن أن تكون المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أفضل ارتباطا بمؤسسات الأمن والسلم التابعة للاتحاد الأفريقي.

ويتحمل الاتحاد الأفريقي عبئا ثقيلا فيما يتعلق بالسلم والأمن في القارة الأفريقية. ونؤمن بأنه من المهم أن تضطلع البلدان الأفريقية نفسها بالقيادة والملكية فيما يتعلق بإدارة الصراعات الأفريقية وإيجاد حلول لها. ونحن على أهبة الاستعداد للمساعدة، مع الشركاء الدوليين الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، يود وفد أورغواي أن يرحب ترحيبا حارا

بالمبادرة التي اتخذها وفدكم وبلدكم بعقد مناقشة بشأن هذا الموضوع لكي يتسنى الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء، خاصة الدول المساهمة بقوات، التي يمكن أن تجلب لهذه المناقشة خبراتها في العمل مع المنظمات الإقليمية في الميدان.

ومنذ منتصف التسعينات، والعديد من المراقبين لتطور بعثات حفظ السلام، بمن فيهم الأمين العام، يقترحون أن تضطلع المنظمات الإقليمية بمسؤولية أكبر في العمليات العسكرية. ويعتقد المعلقون على الحالة بأن القدرات المتقدمة التطور، مثل قدرات منظمة حلف شمال الأطلسي، ربما لا تكون ضرورية في جميع الحالات، ومع ذلك، يمكن القيام بعدد من الخطوات المتواضعة على المستوى الإقليمي، التي قد تحدث تحسنا كبيرا في قدرات قوات متعددة الجنسيات. وكانت هناك محاولة متواضعة لتحقيق ذلك، في القرارات ١١٢٥ (١٩٩٧) و ١١٥٥ (١٩٩٨) و ١١٥٩ (١٩٩٨)، فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

فما هي الحجج الرئيسية لصالح أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر إقليمية، إذن؟

أولا، يكون الشعور بعواقب الصراع داخل الإقليم نفسه أكثر مباشرة. ونشهد كل يوم حالات تبدأ بالتأثير على دولة بعينها ثم تمتد إلى الإقليم الذي يجاورها مباشرة.

ثانيا، إن بلدان المنطقة لديها معرفة بحالة الصراع وخلفيته الثقافية أفضل من الدول الأخرى. وعليه، فمن وجهة نظر عملياتية بحتة، ربما يكون لدى دول المنطقة قدرة أكبر في مجال المعلومات وبالتالي خطوط إمدادات أكثر مباشرة.

وفي حين نعتقد جازمين أنه من الضروري مواصلة المناقشة في المحافل المختلفة، بما في ذلك في لجنة الـ ٣٤، فإن هذا التوجه الجديد نحو مشاركة أكبر من قبل المنظمات الإقليمية في السلم والأمن الجماعيين، يصبح من الضروري النظر في نقاط الخلاف المحتملة في إطار تنفيذ آلية ملموسة تهدف إلى جعل المنظمات الإقليمية الطرف الفعال الرئيسي في الصراعات التي تنشأ في كل منطقة. ولاتخاذ قرارات بشأن توسيع تلك الاختصاصات، يجب الامتثال الصارم لمبادئ معينة ذات صلة بعمليات حفظ السلام – والأهم من ذلك، لبعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل كل شيء، يتعين علينا تسليط الضوء على مختلف الوسائل التي يطبقها الميثاق على الموضوع، اعتمادا على ما إذا كان الفصلان السادس والسابع هما اللذان يجري تنفيذهما، أو أنه الفصل الثامن. وفي رأينا أنه بموجب الفصل السابع، من الصعب جدا الاحتفاظ بقوات مكونة من وحدات إقليمية صرفة. فمن حيث المبدأ، يجب أن نتذكر أن عمليات حفظ السلام وسيلة فعالة لدى الأمم المتحدة، لتحقيق هدفها الأساسي: صون السلام والأمن الدوليين عبر تدابير جماعية فعالة لتحقيق ذلك الهدف. وهو مذكور في ديباجة الميثاق، التي تذكر بوضوح القرار بأن ”نوحد قوتنا لصون السلم والأمن الدوليين“.

والفقرة ٥ من المادة الثانية من الميثاق، تنص على ضرورة التزام جميع الأعضاء بتقديم كل مساعدة في أي إجراء متخذ وفقا للميثاق. وبذلك يكون الإجراء جماعيا، ويتقاسم الجميع الالتزام في ظروف متساوية. ومن شأن إطار العمل أن يضمن تطبيق القاعدة بصورة صحيحة، ومشروعية الإجراء، في النهاية.

والنقطة الأخرى التي تجب مناقشتها هي حياد تلك القوة. فإذا طُبق الفصل السابع على أيدي قوات إقليمية صرفة، فقد يخرق ذلك مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وإلى جانب مطلب أن تكون قوات الأمم المتحدة ذات تمثيل واسع قدر الإمكان، يبقى من بين المبادئ التقليدية لحفظ السلام،

أنه ينبغي للدول المشاركة في حل صراع ما، ألا تكونه لديها في العملية مصالح ملموسة أو جداول أعمال خاصة.

والمشاركة، بموجب الفصل السابع، بقوات عسكرية مكونة من النصراء الإقليميين وحدهم، قد تشوه أيضا الأبعاد المالية لأية عملية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مشاكل متزايدة في تجهيز الوحدات وتدريبها، لأن المنظمات الإقليمية لا تملك كلها قدرات اقتصادية أو تكنولوجية مماثلة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تنسيق خاص بين المستويات المختلفة من سلطة الأمم المتحدة وسلطة المنظمات الإقليمية – التي قد تتفاوت وفقا لمجال عملها: سواء كان عسكريا، إنمائيا، تعاونيا أو في مجال المساعدة.

ومع أن هناك تطبيقا صحيحا لآلية الفصل الثامن، وخاصة كما ورد في المادتين ٥٣، و ٥٤ من الميثاق، يمكننا أن نتطلع إلى تنفيذ عمليات أمنية جماعية عبر المنظمات الإقليمية بمفردها. ودون التحامل على هذا، سيكون من الضروري دائما تقييم القدرة الحقيقية للمنظمات الإقليمية المختلفة، فيما يتعلق بالسلام والأمن في الصراعات في المنطقة قيد البحث.

وهناك مثال على المشاركة من جانب البلدان الإقليمية قريب من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: جمهورية هايتي الشقيقة. ففي إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لدينا قوة ضخمة من عدة بلدان إقليمية، إلى جانب قوات من البلدان الصديقة الأخرى من مناطق أخرى. ونظن أن التفاعل بين مختلف المشاركين لا ينتقص من أهمية وجود الدول الإقليمية. فالمنظمات الدولية في المنطقة – وخاصة منظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية – أسهمت بخبرات قيمة في عمليات السلام والأمن والتعمير بعد الصراع، فضلا عن مشاركتها النشيطة في المشاريع الإنمائية.

ونعتقد أن هذه التجربة ذات صلة وثيقة، ويمكنها أن تؤدي دورا توجيهيا نحو المزيد من المناقشات في إطار مجلس الأمن بشأن التنفيذ النهائي للمشاركة العملية من جانب المنظمات الإقليمية في المهام المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوثاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد أوغندا، أود أن أشكر وفد جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن الاتحاد الأفريقي مشارك بشكل متزايد في الجهود الرامية إلى توطيد السلم والاستقرار في القارة الأفريقية، بما في ذلك التسوية السلمية للنزاعات، بما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وهناك حاجة في أغلب الأحيان إلى إجراء تعزيزي. ومن هنا كان التعاون المتوخى، بموجب الفصل الثامن من الميثاق، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما حيث يكون العمل التعزيزي مطلوبا.

لكن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق. ويستتبع ذلك، إذاً، أن أية انتهاكات في إطار الفصل الثامن من الميثاق لا تعني تخلي مجلس الأمن عن المسؤولية. وتلك المسألة هامة، وخاصة لدى النظر في تمويل أي عمليات ينفذها الاتحاد الأفريقي عبر الدول الأعضاء. والأمر الهام الذي يتعين التفكير فيه هنا: هو كيفية تمويل عمليات ينفذها الاتحاد الأفريقي بالنيابة عن مجلس الأمن أو بتفويض منه.

ويمكن للعمليات السلمية التي ينفذها الاتحاد الأفريقي أن تتخذ أشكالا مختلفة. فمن الممكن لمجلس الأمن، مثلا، أن يسند ولاية إلى الاتحاد الأفريقي، كما هي الحالة في عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال، بموجب

قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، أو يمكن لمجلس الأمن أن يعزز أو يتسلم بعثة أنشأتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، كما هي الحالة في بوروندي. وفي كلتا الحالتين، ينبغي للأمم المتحدة أن تجد وسائل وأساليب لتمويل عمليات حفظ السلام هذه.

وأود أن أقترح إنشاء صندوق على غرار الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، للأنشطة الإنسانية، حيث يمكن تقديم التبرعات الطوعية، فضلا عن الإسهامات من منظومة الأمم المتحدة. ويمكن استخدام هذا الصندوق لتمويل عمليات حفظ السلام التي ينفذها الاتحاد الأفريقي. ويمكن افتتاح هذا الصندوق بتخصيص بند موازنة له في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويمكن تشغيله بالمشاركة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ومن الممكن لمجالات التعاون الأخرى أن تشمل إسهام الأمم المتحدة في تعزيز قدرة آلية الإنذار المبكر التي أنشأها الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. كما يمكن إنشاء خلية مشتركة للاستخبارات في وحدة الإنذار المبكر في أديس أبابا، على غرار اللجنة الثلاثية زائد واحد في منطقة البحيرات الكبرى. ويمكن لمجالات التعاون الأخرى أن تشمل أيضا توفير التجهيزات وغيرها من الدعم اللوجستي لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، بما في ذلك تعزيز قدرة القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد. وأوغندا، كما قال رئيس بلدي كثيرا، ترى أوغندا أنه ينبغي للأفارقة أن يتولوا المشاكل الأفريقية، وأن تكون لها حلول أفريقية. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تعزيز قدرة قوات الاتحاد الأفريقي.

إن الصراعات تنجم غالبا عن الفقر. ولهذا كانت الحاجة إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عبر آليات مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الهادفة إلى القضاء على الفقر في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، يبقى الاتحاد الأفريقي مستعدا للتعاون مع الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، كما يظهر في الإعلان المتعلق بتعزيز تعاون الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي، الذي تم توقيعه في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بين الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي، وفي مختلف البيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد شيويفا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي الرئيس، على رأس مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وإنني أشارك الآخرين في تهنئتكم برئاستكم، وأن أشيد بكم على دعوة الدول الأعضاء إلى مناقشة المسألة البالغة الأهمية، المتمثلة في العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وستتيح لنا هذه المناقشة فرصة لتبادل الآراء والتماس أفضل السبل لتعزيز المنظمات الإقليمية وقدرتها على معالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن في منطقة كل منها، ولا سيما في أفريقيا.

ويود وفدي أن يشيد بكم، سيدي الرئيس، للورقة المفاهيمية التي قدمتموها لنا على سبيل التحضير لهذه المناقشة. ونحن نتشاطر الكثير من الأفكار المعرب عنها في هذه الورقة. ونرى أنها أساس جيد لمداولاتنا اليوم.

والأمم المتحدة تضطلع بدور هام في إضفاء الشرعية على الإجراءات الدولية، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية، وتلك المتخذة من خلالها. وأكد الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتهديدات

والتحديات والتغيير أن قدرة مجلس الأمن على أن يكون أكثر استباقية في منع التهديدات والاستجابة لها ستتعزز من خلال الاستخدام التام والأنجع لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتم في اجتماع القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحديد المنظمات الإقليمية على أنها من بين الجهات التي تسهم في الجهود العامة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وتسلّم ناميبيا بأنه حدثت زيادة كبيرة في الطلب على عمليات حفظ السلام، لا سيما في أفريقيا. ويوجد في اللحظة التي نتكلم فيها الآن ما يزيد على ست بعثات لحفظ السلام في أفريقيا، ويحتمل أن يزيد هذا العدد مع احتمال إيفاد بعثات جديدة.

وعليه، يجدر بنا أن نتداول بشأن كيفية تقوية العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية تعزيز قدرة أفريقيا على حل هذه الصراعات.

ويدرك وفدي تمام الإدراك أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على كاهل مجلس الأمن. ويمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بدور تكميلي لدعم الأمم المتحدة. ويمكن أن تستفيد الأمم المتحدة استفادة قصوى من التعاون مع المنظمات الإقليمية إذا أمكن تعزيز قدرات هذه المنظمات. وفي الوقت ذاته، ينبغي تنسيق صلاتها العملياتية وإضفاء الطابع الرسمي عليها. ويمكن زيادة تعزيز هذه الصلات بوضع مفاهيم ومعايير وإجراءات مشتركة للتخطيط والإدارة المشتركين لعمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، من الأهمية الأساسية، وضع إطار لتنفيذ التعاون العملي عن طريق آليات وتدابير فعالة للتنسيق يستعاض بها عن الترتيبات المؤقتة الحالية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يرحب وفدي بالتوقيع مؤخرا على الإعلان المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنون ”تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار لبرنامج السنوات العشر لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي“. وفي الوقت نفسه، نقدّر إنشاء فريق متعدد التخصصات تابع للاتحاد الأفريقي لدعم حفظ السلام في إطار إدارة عمليات حفظ السلام، للعمل كمركز لتنسيق جميع المسائل المتصلة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وفي حين أن بناء القدرات للاتحاد الأفريقي أساسي الأهمية بلا شك في كفالة التنظيم والإدارة الفعالين لعمليات حفظ السلام، من الأهمية بمكان أن يؤخذ في الحسبان على نحو جاد توفير الموارد السوقية والمالية لتيسير القدرة على الانتشار السريع. ويمكن القيام بذلك بإنشاء آلية تتيح إمكانية قيام الأمم المتحدة على نحو يمكن التنبؤ به بتمويل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموافقة الأمم المتحدة. فلا يمكن ترك هذه العمليات، رغم مشروعيتها، تحت رحمة الإسهامات الطوعية من الشركاء الإنمائيين والمانحين. وعلى الرغم من قيام الشركاء والمانحين بعمل ضخم في تمويل هذه العمليات، نحن مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بتلك المسؤولية التي نرى أنها تدخل في اختصاصها.

لقد نهض الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا في أحيان كثيرة بعمليات لحفظ السلام بموافقة الأمم المتحدة، ولكن بدون أي ضمان من الأمم المتحدة بتحويل هذه البعثات إلى بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في غضون فترة زمنية محددة. وذلك يمثل ضغطا كبيرا على هذه المنظمات لإرغامها على مواصلة إدارة هذه العمليات بموارد سوقية ومالية محدودة.

ومن أجل تخفيف حدة هذه المشكلة، من الأهمية الحاسمة أن تدخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في اتفاق ينص بوضوح على تحويل أي عمليات لحفظ السلام يتولى قيادتها الاتحاد الأفريقي أو أي منظمة دون إقليمية أخرى

بموافقة الأمم المتحدة إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، في غضون إطار زمني معين، ويفضل أن يكون ستة أشهر.

في الختام، وفي ضوء تعدد الجهات المعنية والمشاركة في دعم بناء القدرات الأفريقية، من المهم الإشارة إلى أن ثمة حاجة إلى ضمان أن يقود الاتحاد الأفريقي عملية التنسيق الفعال لهذا الدعم تجنباً للازدواجية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد اليابان بُحسن توقيت عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، ويعرب عن تقديره لوفد جنوب أفريقيا على هذه المبادرة.

والمنظمات الإقليمية في العديد من مناطق العالم، تعزز قدراتها، بما في ذلك في مجال السلام والأمن، وتدخل علاقاتها مع الأمم المتحدة مرحلة جديدة من التعاضد والتعاون، وبخاصة في أفريقيا. ومن الجلي أن المنظمات الإقليمية تستفيد من معرفتها الأوثق بالمنطقة، مما يمكّنها من الاضطلاع بدور أساسي في التأثير على منع الصراعات وحلّ المشاكل.

ولدينا بالفعل أمثلة متزايدة على التطورات الحاصلة في التعاون التكميلي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا. ونحن نشهد الآن مجموعة متنامية من الممارسات التي يسهم فيها هذا التطور في التعاون والشراكة في صون السلم والأمن الدوليين على نحو فعال، وخاصة في ميادين منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه لا يزال هناك مجال للمزيد من التفكير والعمل، إذا أريد للمجتمع الدولي أن يحقق المزايا الناجمة عن التنفيذ الفعال للأحكام المتوخاة في الفصل الثامن من الميثاق بالكامل. وتبرهن التحديات الماثلة الآن أمام مجلس الأمن في دارفور والصومال، على سبيل المثال، من حيث أفضل سبيل يمكن للأمم المتحدة من خلاله أن تدعم المبادرات الإقليمية المتصلة بهذين الصراعين، على أهمية معالجة هذه المسألة بشيء من الإلحاحية.

إن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتطوير الاتحاد الأفريقي المتزايد الحيوية والعملي المنحى، والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، وتستحق منا الثناء والدعم. ففي أفريقيا، اضطلع الاتحاد الأفريقي ومجموعة من المنظمات دون الإقليمية في السنوات الأخيرة بأدوار حاسمة في منع الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام. ولا شك في أن أفريقيا تقف في صدارة المبادرات الإقليمية في هذه المجالات، وينبغي لها بحق أن تكون كذلك. وقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا بدور حيوي الأهمية في منع الصراع في غينيا. وللاتحاد الأفريقي بعثته المسماة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي تنتشر الآن في دارفور، ويبدأ الآن نشر بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتهيئ فرقة العمل التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي الظروف اللازمة لأنشطة بناء السلام في البلد. وما تلك إلا أمثلة قليلة على المبادرات الإقليمية الأفريقية الحالية والقيادة الأفريقية من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشيد أيّما إشادة بجميع هذه الأنشطة باعتبارها دليلاً على التعجيل بالملكية الإقليمية الأفريقية.

ومن ناحية أخرى، فإن التحديات التي تواجه أفريقيا معقدة ومتنوعة. وفي مواجهة تلك التحديات، من الأهمية الأساسية إقامة علاقات تفاعلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز تلك العلاقات.

وفي حين ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كليهما أن يواجها التحديات المباشرة باتخاذ تدابير مناسبة على أساس كل حالة على حدة، يجدر بنا من منظور أطول

أجلا أن نجري دراسة دقيقة لعدد من الأسئلة. أولا، ما هي شروط وطرائق تقديم المساعدة إلى بعثات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام؟ وثانيا، كيف يمكن للمنظمتين أن تقيما تعاونا أنجع في أنشطة منع الصراع وبناء السلام؟ وثالثا، كيف يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يتفاعلا معا على خير وجه؟ ورابعا، هل من سبيل لكفالة الاستخدام الفعال للأحكام الواردة في الفصل الثامن من الميثاق حتى تترسخ الصلات التفاعلية وحتى يعززها في ذلك الدعم الواسع النطاق المقدم من الأعضاء عامة؟

وفي هذا الصدد، توفر الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة التي أعدتها الرئاسة (S/2007/148) أساسا مفيدا للمزيد من المناقشات؛ ونشكر وفد جنوب أفريقيا عليها. وفيما يتعلق بتوفير المساعدة السياسية والمادية والمالية لبعثات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ القرارات على أساس كل حالة على حدة، استنادا إلى جميع المبادئ العامة الناظمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع المراعاة التامة لاستقلال كل منظمة وخضوعها للمساءلة.

وعلاوة على المسائل الآنفة الذكر، التي تستلزم إجراء المزيد من المناقشة، تتطلب التدابير الرامية إلى علاج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك تعزيز أمانة كل منها، الاهتمام العاجل لمساعدتها في عملياتها لنشر البعثات في الميدان.

ونشيد، في هذا الشأن، بالاتحاد الأفريقي على جهوده لاكتساب القدرة على تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية ودمج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بقيام الأمين العام وفريقه، بالتشاور مع أمانة الاتحاد الأفريقي، بوضع إطار لبرنامج السنوات العشر لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي، الذي أدى في العام الماضي إلى اعتماد إعلان مشترك بين الهيئتين وخطة عمل لتقديم المساعدة من الأمم المتحدة لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. ومن الأهمية الأساسية أن يكون هناك حوار وتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولهذا نقدر جهود الاتصال والتنسيق اليومية الوثيقة من جانب الأمانتين. ونشجع على استمرار هذه التطورات الإيجابية.

ولقد دعمت اليابان جهود ومبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى عن طريق مجموعة من التدابير، منها الدعم المالي، كما أنها على استعداد لزيادة ما تقدمه من دعم. وما برحت اليابان تقدم المساعدة المالية للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، ويبلغ مجموع الدعم الذي تقدمه لأنشطة الاتحاد الأفريقي في دارفور، ما يقرب من ٨,٧ مليون دولار، كما أنها قدمت مليوني دولار لمشروع إعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠٠٦.

وترد الإشارة إلى التزام اليابان بدعم المفهوم والممارسة الأساسيين للملكية الأفريقية في عدد من الوثائق، منها تلك التي تم إعدادها في أثناء اجتماعات قمة مجموعة الثمانية، وآخر أمثلتها في الوثيقة المعنونة ”استكمال للمعلومات فيما يتعلق بأفريقيا“ التي صدرت في اجتماع قمة سانت بيترزبرغ في العام الماضي. ونود أيضا أن نذكر أن حكومة اليابان ستنظم مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بشأن التنمية الأفريقية في النصف الأول من العام القادم. وسيسهم ذلك المؤتمر في إنعاش الشراكة بين المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية.

ونحن أيضا نؤمن تماما بأهمية تعزيز المناقشة الجارية اليوم التي أسفرت عن عدد من الأفكار المفيدة وعن زاد للفكر، في محاولة لإقامة علاقة أكثر فعالية وكفاءة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن على استعداد للإسهام البناء في هذه المساعي انطلاقا من التزامنا القوي المستمر تجاه أفريقيا.

وأود، في هذا الشأن، أن أعرب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر عقب المناقشة التي نجريها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): نهنئ جنوب أفريقيا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة.

وغني عن البيان أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تضطلع بدور حيوي الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين. غير أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقدم، وهي لا تقدم، المساعدة إلى كل دولة يتهددها الصراع أو عدم الاستقرار.

حقا، هناك اعتراف متزايد بين الدول بالإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمات والترتيبات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وتتمتع المنظمات والترتيبات الإقليمية، نظرا للمسؤوليات المشتركة للدول الأعضاء فيها ومصالحها المترابطة، بموقف فريد يمكنها في معظم الأحيان من أن ترد على التحديات التي تواجه السلم والأمن الإقليميين. وينبغي أن تكون جهودها مكملة لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وأن يضطلع بهذه الجهود، حسب الاقتضاء، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة.

غير أنه لا يزال هناك مجال لتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية. وترحب أستراليا بالحوار المنتظم بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية، بما في ذلك عمليات تبادل المعلومات لتجنب الازدواج في الجهود، وتشاطر التجارب العملية، والتدريب المشترك، وتبادل الأفراد.

ويجب أن يكون هناك تكامل بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين، وأن تكون هذه الجهود قائمة على تقييم للمزايا المقارنة. وينبغي أن تتشاطر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الخبرات والدروس المستوعبة، لا بشأن إنهاء الصراعات فحسب وإنما أيضا بشأن كيفية منع هذه الصراعات. ويجب علينا أن نضع معا استراتيجيات ذات منحى استباقي أكبر لمنع وقوع الطوارئ المحتملة أو ظهور الصراعات من جديد في أغلب الأحيان.

ولقد اضطلعت أستراليا بدور نشط في قيادة الاستجابات الإقليمية في منطقتنا – في تيمور الشرقية، وبوغانفيل، وفيجي، وجزر سليمان. ومن شأن مشاركة دول المنطقة، بالإضافة إلى تأييد الأمم المتحدة واشتراكها، أن تساعد على كفالة مشروعية هذه العمليات واستمرار الدعم الإقليمي لها.

ولقد اضطلع منتدى جزر المحيط الهادئ، على سبيل المثال، بدور قيادي في الجهود الرامية إلى إعادة فيجي إلى صفوف الديمقراطية، وفقا لإعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي الذي اعتمده قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٠٢. والتزمت دول منتدى جزر المحيط الهادئ بموجب ذلك الإعلان بالعمل مجتمعة في الاستجابة للتحديات الأمنية، بما في ذلك الآثار السلبية للعولمة، مثل الجرائم عبر الوطنية والتحديات غير المشروعة للسلامة الإقليمية الوطنية والاستقلال الوطني.

وكمثال آخر، وفرت جميع الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ البالغ عددها ١٦ أفرادا للاشتراك في البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان. واتفق قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آخر اجتماع لهم في مدينة نادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على أن من الأهمية بمكان أن تواصل البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان أعمالها، اعترافا بالمساهمة القوية التي قدمتها تلك البعثة في استعادة الأمن والحكم في جزر سليمان، وإنعاش اقتصادها. وبرهن التأييد المقدم من الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث على المستوى الأوسع للدعم الدولي لتلك البعثة.

وفي هذه الأمثلة وغيرها تؤدي مساهمة الأفراد المقدمين من المنطقة ومشاركتهم إلى تحقيق مستوى من الملكية والإيمان بالحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية. ويساعد اشتراك دول المنطقة في حل الصراع الدائر في المنطقة على كفالة المعالجة المناسبة للحساسيات الثقافية على أرض الواقع، لأن الدول المجاورة تدرك على نحو أكبر في أغلب الأحيان السياق الثقافي الذي تعمل فيه.

ويمثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المنتدى الرئيسي الأكثر شمولا لآسيا والمحيط الهادئ للحوار والتعاون الأمنيين المتعددي الأطراف. وتقوم أستراليا في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق أسيا بتعزيز التعاون بين الجهات المدنية والجهات العسكرية من ناحية، والتعاون فيما بين الجهات العسكرية من ناحية أخرى، بشأن الإغاثة في حالات الكوارث. ونعتزم أن نشارك إندونيسيا في استضافة عملية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في أوائل عام ٢٠٠٨ لوضع تدابير عملية موحدة لاستخدامها في الرد على الطوارئ الإقليمية. وتؤيد أستراليا بقوة التعاضد بين الأمم المتحدة والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد استضفنا بالاشتراك مع ماليزيا الاجتماع الافتتاحي لخبراء حفظ السلام في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في ماليزيا في آذار/مارس ٢٠٠٧، حيث أدلى نائب رئيس دائرة التدريب المتكامل في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالخطاب الرئيسي.

وفي هذا السياق المتعلق باشتراكنا الواسع النطاق في المنظمات والترتيبات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، ترحب أستراليا ترحيبا حارا بالتزام الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في حل الصراعات الأفريقية. ونشيد بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في إطار جهوده لحل عدد من الصراعات الخطيرة، بما في ذلك عن طريق الوساطة وتوفير قوات حفظ السلام في بوروندي، ودارفور، والآن في الصومال.

وينبغي أن يكون الاتحاد الأفريقي شريكا ذا أولوية لمجلس الأمن. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال توفير الدعم لبناء القدرات. ويمكن أيضا لفرادى البلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى أن تساعد في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي بما يعود بالنفع علينا جميعا. وفي عالم اليوم المتسم بطابع العولمة، حينما يسود السلام والأمن في أي قارة، فإن الفائدة تعم.

وتتطلع استراليا إلى التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأخرى لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة لمساعدة المناطق على إدارة صراعاتها واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تدعم المنظمات والترتيبات الإقليمية. ونحن نشجع على المزيد من التفاعل بين الأمانة العامة والمنظمات والترتيبات الإقليمية والدول ذات الصلة من أجل تطوير تلك الآليات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد القناص (الجماهيرية العربية الليبية): أهنئكم سيدي الرئيس وأعضاء وفدكم الموقر على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وإنني ممتن لكم لاقتراحكم عقد هذه الجلسة المتعلقة بموضوع في غاية الأهمية، وبشكل خاص لأفريقيا، وهو موضوع العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام والأمن الدوليين، وهو دليل على مهارتكم وحنكتكم في إدارة أعمال هذا المجلس.

إن هذه المناقشة تنسجم مع النهج المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي تؤكد أهمية تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو الوارد في الفصل الثامن من الميثاق. ونحن نتفق تماما مع ما تم التأكيد عليه في هذه الجلسة وفي مناقشات سابقة بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن، لا سيما في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحفظ السلام وبناء السلام.

ونرى أن اضطلاع المنظمات الإقليمية بدور أكبر في مجال صون السلم والأمن سيعمل على تحقيق غرضين هامين، أولا، التخفيف من عبء الصعوبات التي تواجه مجلس الأمن في القيام بمهامه على نحو متوازن في صون السلم والأمن؛ وثانيا، تعزيز مشروعية مهام المجلس عبر مشاركة تلك المنظمات الإقليمية في قراراته ومداولاته في هذا الميدان.

إن هذا التعاون إذا ما تم على نحو مؤسسي ومنهجي سيؤدي إلى وجود قدر كبير من التفاعل وتقاسم الخبرات والجهود بما ينعكس إيجابا على مناطق الصراع والتوتر. وأساس هذا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتمثل في وحدة الهدف وتكامل الجهود في معالجة التحديات الجمة التي تواجه جهودنا نحو تحقيق السلم والأمن في مناطق النزاع، وليس في إلغاء دور إقليمي ليحل محله دور دولي. وعلى هذا الأساس، نتفهم اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموقع في أديس أبابا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

ونعلق الآمال على أن يسفر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مشكلة دارفور عن نتائج إيجابية تتسم ببعد النظر، وتأخذ في الاعتبار حساسية الأبعاد الوطنية والإقليمية للمشكلة، وتراعي احترام مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والابتعاد عن السياسات الأحادية التي قد تعقد المشكلة بدلا من أن تحلها.

وإننا إذ ندعم أي تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهذا الشأن، نؤكد على أن هذا التعاون ينبغي ألا يؤسس فقط على مدى توفر الموارد أو القدرات التنفيذية للمنظمة الإقليمية، وإنما أيضا ضرورة الأخذ في الاعتبار الرؤى الوطنية والإقليمية في التعامل مع النزاع والمستمدة من الخبرات والخلفيات الثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية، التي لا غنى عنها لإنجاح جهود إحلال وصون السلم والأمن في مناطق النزاع.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية دعم الأمم المتحدة للمبادرات والجهود الوطنية والإقليمية وجعلها أساسية في التعامل مع النزاعات، ونشير، في هذا الصدد، إلى أهمية قمة السلام الرباعية التي انعقدت في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشهر الماضي، والتي جمعت الرئيس السوداني عمر حسن البشير والرئيس التشادي إدريس دبي، بمبادرة من الأخ القائد معمر القذافي والرئيس الإرتيري أسياس أفورقي، حيث عكست القمة إرادة جادة من قبل القادة في إيجاد حل سلمي للنزاعات والخلافات ذات الطابع الإقليمي.

كما أود أن أشير هنا إلى أن بلادي ستنظم اجتماعا تشاوريا يجمع الأطراف المهتمة لتبادل وجهات النظر حول أفضل السبل لإيجاد حل سلمي لمشكلة دارفور، وذلك يوم ٢٨ نيسان/أبريل المقبل. وقد وجهت الدعوة إلى كل من وزير خارجية السودان السيد لام أكول، ووزير خارجية تشاد السيد أحمد علام، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد يان إلياسون، ومبعوث الاتحاد الأفريقي لدارفور السيد سالم أحمد سالم، ومبعوث الولايات المتحدة الأمريكية لدارفور السيد أندرو ناتسيوس، ومبعوث الاتحاد الأوروبي لدارفور السيد بيكا هافيستو. ونأمل أن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج إيجابية في هذا الشأن.

ونود أن نشير أيضا إلى وجه آخر من أوجه التعاون الواعدة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات، ومثال على ذلك الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال لجنة بناء السلام في كل من سيراليون وبوروندي بعد انتهاء ولايتي حفظ السلام فيهما. ونأمل أن يمتد نظر لجنة بناء السلام في حالات أخرى تنعكس فيها الشراكة على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وبلادي تدعم انخراط المنظمات الإقليمية في جهود لجنة بناء السلام، وتعزيز مشاركتها في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها.

إن التحدي الأساسي فيما يتعلق بمسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتمثل في إيجاد ترتيبات عملية متوازنة لهذا التعاون، وكذلك وجود نهج مؤسسي يستبعد أي ترتيبات هشة أو إجراءات تعسفية حتى نصل إلى تعاون أكبر وأكثر انتظاما يلبي احتياجات المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها المشتركة في صون السلم والأمن ومنع نشوب الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فييت نام.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ جنوب أفريقيا على قيادتكم الفعالة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

إن الفصل الثامن من الميثاق يُعرّف بوضوح طبيعة ونطاق ومبادئ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد جرى تحديد هذا التعاون بشكل أكثر دقة في مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وقد مضى أكثر من ستين عاما وما زالت البشرية تواجه العديد من التهديدات لبقائها ذاته. ويتقاسم المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى الحاجة الماسة لاستخدام الموارد المتاحة للمنظمات والترتيبات الإقليمية في الرد على التحديات التي تواجه السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى ضوء هذه الخلفية، وكما أشار الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٦ عن أعمال المنظمة (A/61/1) ثمة زيادة كبيرة في نطاق الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات حفظ السلام وصنع السلام والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، خاصة بعد أن أصبحت مكافحة الإرهاب في الآونة الأخيرة مجالا آخر للتعاون المجدي بين هذه الكيانات.

والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، قدمت إسهامات قيّمة – لكنها ليست ناجحة دائما – لاستعادة السلام والأمن وصونهما في البلدان الواقعة في أقاليمها، وفيما بين تلك البلدان. ومختلف القرارات التي اتخذها الجمعية العامة ومجلس

الأمن، المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية محددة، فضلا عن عقد مؤتمرات قمة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات، تسهم في مزيد من التعزيز لذلك التعاون.

وقد ثابر الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه عام ١٩٩٩، على تحسين شراكته مع الأمم المتحدة. وبالتعاون مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أسهم الاتحاد الأفريقي بشكل استباقي في عمليات الوساطة والمصالحة والتعمير في العديد من بلدان المنطقة، مثل إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسيراليون، والصحراء الغربية، والصومال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار وليبريا. وينبغي الثناء على جهود الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

وفي الوقت نفسه، ونظرا للتحديات العديدة القائمة في ثاني كبرى القارات وثاني أكثرها كثافة سكانية، التي لا تزال ممزقة بفعل الحروب الأهلية، والتراع العرقي، والفقر المدقع والمآسي الإنسانية، ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يؤدي دورا أكبر. وهو إذ يفعل ذلك، ينبغي أن يحظى بتعاون أكبر من جانب الأمم المتحدة، التي عليها أن تستجيب لحاجته إلى بناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة له، بغية الحؤول دون انزلاق بلدان المنطقة مجددا إلى صراعات طويلة الأمد، وإلى الفقر والتهميش.

والقرار ٦٠/١، الذي اتخذته الجمعية العامة في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، يشجع ويدعم مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمنع الصراعات وللوساطة بشأنها وحلها بمساعدة الأمم المتحدة. والقرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بينما يؤكد مجددا المسؤولية الأساسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، يقر بالإسهامات المتنامية من جانب المنظمات الإقليمية.

وفييت نام تقر بضرورة إيجاد حلول دائمة للصراعات المسلحة في أفريقيا، التي تحرم العديد من شعوب تلك القارة من فرص التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الملحّة. وإننا ندعم التدابير الرامية إلى ضمان مواصلة المساعدة الإنسانية الطارئة، الهادفة إلى تخفيف معاناة الشعوب المتضررة. ونحن نتقاسم الأمل في اتخاذ تدابير جديدة للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات السلام والأمن في واحدة من أكثر القارات كثافة سكانية، في سياق تنفيذ الإعلان المشترك الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي، والذي جرى التوقيع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والمتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات على مدى السنوات العشر المقبلة.

وترى فييت نام أن السلام لن يسود في قارة مثل أفريقيا، ممزقة بصراعات طويلة الأمد، إلا حين يسود التعاون والثقة. فهذان عنصران لا غنى عنهما لضمان نجاح المناقشات والحوارات الهادفة إلى تحقيق تلك التدابير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم بإخلاص، سيادة الرئيس، على القدرة والمهارة التي قادت بها جنوب أفريقيا مجلس الأمن هذا الشهر بشكل يثير الإعجاب، وعلى اختيار الموضوع المعروض علينا اليوم. إنه موضوع ذو أهمية بالغة، لأن المسائل الأفريقية بين الأولويات المتقدمة للمجلس.

ومعظم المسائل التي تعرض تكرارا على مجلس الأمن تتعلق بالقارة الأفريقية والبلدان المتورطة في الصراع، بما في ذلك إثيوبيا، وإريتريا، والسودان - دارفور، والصومال، أو تلك الخارجة من الصراع، مثل بوروندي، وسيراليون،

وغينيا – بيساو، وليبريا. وقد أدى استمرار تلك الصراعات إلى قيام تعاون مؤسسي وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ولهذا، فإن إحالة الصراعات الأفريقية وتسويتها تم حاليا عبر عملية منطقية تبدأ بالنظر فيها من جانب الهيئات المعنية باتخاذ القرارات على مستوى المنظمات الإقليمية، وتنتهي باتخاذ قرار نهائي من جانب مجلس الأمن. وكدليل على ذلك، لا أحتاج إلا إلى الإشارة إلى حدث راهن: الاتفاق السياسي بين الأطراف في كوت ديفوار، الذي وافق عليه أولا مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ثم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قبل تقديمه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولهذا، فإن كل شيء يجري وكأن الصراع قد تمت تسويته على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وذلك ما يمكّن مجلس الأمن، بصفته الهيئة النهائية، من الوصول إلى تسوية سريعة وتوافقية.

وهذا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي فرضته، بشكل أساسي، الاحتياجات والظروف، هو التعبير عن الإرادة المتبادلة. ولهذا، كان مجلس الأمن قد أكد، في اجتماع عُقد في نيروبي عام ٢٠٠٤، الحاجة إلى بذل جهود مشتركة بين المنظمتين لحل الصراعات في القارة، وتوطيد السلام الدائم والتنمية والاستقرار في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقر اتفاق أوغادوغو، بشأن كوت ديفوار، بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنفيذ ذلك الاتفاق ودعم الأطراف المعنية خلال تلك العملية، وهو يذكر أن دور القوات المحايدة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ودور عملية ليكورن يبقيان أساسيين لاستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولاستعادة وحدة البلد.

وبصورة عامة، يتخذ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أشكالا مختلفة: مثل الدعم التقني الذي يوفر خبراء وتقنيين مقتدرين ومجربين؛ والدعم اللوجستي الذي يوفّر الموظفين والتجهيزات، لا سيما في بعثات المراقبة وحفظ السلام. لكنه من الواضح أن الدعم المالي غير كافٍ حاليا، بل إنه غير موجود أصلا.

وقد أصبح الاتحاد الأفريقي شريكا أساسيا في إدارة السلام والأمن في القارة الأفريقية. وهو ينوي الاستمرار في مواجهة ذلك التحدي. ولكي يقوم بذلك، يحتاج إلى دعم مجلس الأمن. حقا، يمكن للأمم المتحدة أن تزيد دعمها للاتحاد الأفريقي في جهود حفظ السلام ومنع الصراع، بتعزيز قدرته على ضمان الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع، عبر تعزيز دعمها السياسي والمالي والتقني له كما أوصى تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وعبر تنفيذ البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يسعى إلى إقامة نظام للأمن والإنذار المبكر، لا سيما بمساعدة الاتحاد على تشكيل قوة احتياطية أفريقية، تجعل من الممكن الاستجابة بشكل أسرع.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، المتعلق بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي على تطوير قدراته من أجل التخطيط للعمليات والبدء بها وإدارتها من مقره، كما يمكنها أن تساعده وتساعد المنظمات دون الإقليمية في تعزيز قدراتها على ضبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ولتحقيق ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أولا أن يسلم بأن قرارات المنظمات الإقليمية المتعلقة بمسائل حفظ السلام مكملة لولايته وإجراءاته. فالمنظمات الإقليمية أقرب إلى

ساحات الصراع، وقامت بتطوير ولاياتها وتعزيز مؤسساتها، وأصبحت بالتالي شريكة لم يعد بوسع المجلس مواصلة تجاهلها في الميدان. وعلى مجلس الأمن الآن أن يشركها بصورة دائمة في نهجه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (تترانيا) (تكلم بالانكليزية): تود جمهورية تترانيا المتحدة أن تهنئكم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم، جمهورية جنوب أفريقيا، على إدارتكم الناجحة جدا لرئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٧. ونشكركم شكرا جزيلا على عقدكم لهذه المناقشة الهامة بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعمل هذه الهيئة وتوليه أفريقيا اهتماما كبيرا.

ويشيد وفد بلادي كثيرا بمجلس الأمن وأسرة الأمم المتحدة برمتها على ما كرساه بالفعل من موارد هائلة في جهد يرمي إلى إقامة وتعزيز شراكة منهجية ومنسقة بشكل جيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. غير أنه ما زال هناك مجال للمزيد من التحسينات.

وكان الهدف من وراء كل تلك الجهود وما زال هو كفالة أن يؤدي ما وضع من أطر وممارسات إلى إقامة شراكة للتعاون بين المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن في مختلف مناطق العالم وتعزيز ما هو قائم منها. وبالفعل، يمكننا أن نفتخر بأن الفضل يعود لتلك الجهود في تحقيق النجاح في سيراليون وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

وكانت هناك مناقشات ومداولات سابقة في مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن كيفية تعزيز وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – لا سيما بين المجلس والهيئات المناظرة في المنظمات الإقليمية. وينبغي لمناقشة اليوم أن تشجع ذلك الجهد. وأود أن أركز على أوجه التعاون تلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب الصراعات، وتسوية الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

أولا، يتيح الاتحاد الأفريقي المنشأ حديثا وممارسات منظمة الوحدة الأفريقية سابقا هيكلا مفصلا وسبلا مجربة لمنع نشوب الصراعات، تجمع بين الدبلوماسية الهادئة الرسمية وأفضل الممارسات لتقديم المشورة الحكيمة، والتشاور مع النظراء، والوساطة، والمصالحة. وتشكل الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء سبيلا مبتكرا آخر لوضع معايير للتعاون ومنع نشوب الصراعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يهتم بجدية بتلك المبادرات والممارسات في القارة الأفريقية. وبالفعل، هناك بوادر مشجعة لدعم المبادرات دون الإقليمية – كما كان الشأن في حالة الصراع في جنوب السودان والصومال، التي تم التفاوض بشأنها تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. والمرفق المقترح المعني بدعم الوساطة الذي سينشأ في الأمانة العامة ينبغي أن يوليه مجلس الأمن الاهتمام وأن يدعمه رسميا.

ثانيا، وفي مجال تسوية الصراعات، أثمرت الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مكاسب ملموسة. ويشكل الجمع بين السلطة المعنوية للهيئتين، لاسيما عندما تؤازر بقرارات تتخذ بتوافق الآراء، رسالة قوية إلى الفرقاء في الصراعات الأفريقية. وطور المجلسان طريقة لكفالة تواتر قراراتهما وتزامنها وتكاملها، بغية التأكد من أن ما سيُتخذ من إجراءات مناسبة سيحدث أكبر أثر ممكن. غير أن تلك الجهود السياسية للهيئتين أحيانا ما تكون مخصصة ولا تتم في الوقت المناسب تماما. وهناك مجال لإجراء مشاورات دورية، كما كان الشأن خلال الاجتماع الأول بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الذي عقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عندما قام

المجلس بزيارة لشرق أفريقيا، والاجتماع الثاني الذي عقد في أديس أبابا أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لإجراء مشاورات مشتركة بشأن دارفور. وقد أدى الاجتماع الأخير إلى التوقيع على مذكرة للتفاهم والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثا، قد ينطوي حفظ السلام على أكبر قدر من إمكانات التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأثبت الاتحاد الأفريقي قدرته على سرعة الانتشار، بأقل قدر من الموارد، وأسهم بشكل كبير في التصدي للصراعات قبل أن تتدخل الأمم المتحدة – كما كان الشأن في بوروندي وفي غرب أفريقيا، حيث تم نشر قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مدعومة بالاتحاد الأفريقي في ليبريا وسيراليون قبل إنشاء بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام هناك. والمناقشات الأخيرة بشأن كيفية معالجة أزمة دارفور تتيح فرصا جديدة لتعزيز التعاون السياسي والتقني من أجل الانتشار المشترك في دارفور، بدعم من المجتمع الدولي. ومن المفهوم أنه، ما زال يجب على المجلسين والسودان إيجاد حل بصورة مشتركة للمسائل السياسية الكامنة. ويتمثل آخر تحد يتطلب الشراكة في أفريقيا في نشر بعثة لدعم السلام في الصومال.

رابعا، يندرج بناء السلام تماما في حيز اهتمام مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتبدأ إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع عندما تكون بعثات حفظ السلام قائمة، وفي معظم الحالات ستتداخل لبعض الوقت مع ولايتي مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حالة بعينها من حالات الصراع في أفريقيا. وهناك حاجة ومجال لتعزيز التشكيل القطري للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويشكل النجاح في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع طريقة مضمونة لا تمكننا من تفادي السقوط القهقرى في الصراع فحسب، بل ومن وضع الأساس لتحقيق السلام المستدام والتنمية وإضفاء طابع مؤسسي على حقوق الإنسان في حالات ما بعد الصراع في أفريقيا.

ونأمل أن يتم التعبير عن تلك المجالات الأربع للتعاون بين الهيئتين في ختام هذه المناقشة، وأن تظل الأساس لإجراء المزيد من المشاورات بشأن تعزيز الشراكة لتشجيع وصون السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا وصربيا؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا.

يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما بالغا لتحقيق السلام والازدهار والديمقراطية في أفريقيا. والشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق ذلك الهدف المشترك. وتعمل منظماتنا الثلاث معا بشكل وثيق باعتبارها من ميسري عمليات السلام وحفظة السلام في الميدان. ونسعى أيضا إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في حالات ما بعد الصراع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وسيراليون وبوروندي. وفي الوقت ذاته، يدعم الاتحاد الأوروبي جهود أفريقيا لتعزيز قدراتها الذاتية في مجال إدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

وأود أن أحدد ثلاثة مجالات للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تسهم فيها

سياساتنا وقدراتنا التكميلية في إحلال السلام والأمن في أفريقيا.

أولا وقبل كل شيء، يشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة عميقة في الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ونضطلع بدور فعال في جهود منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات وتوطيد السلام والاستقرار. وممثلونا الخاصون للسودان ولمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية ولاتحاد نهر مانو مفيدون في ذلك المسعى. فعلى سبيل المثال، عمل الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لفترة ١١ عاما بغية دعم السلام الدائم في المنطقة. كما أنه اضطلع بدور رئيسي في الانتقال الناجح في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي السودان، يقوم الممثل الخاص بدعم الأطراف في جهودها للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في دارفور، ولتيسير تنفيذ اتفاق السلام الشامل ولتعزيز الحوار بين الأطراف في الجنوب.

وفي ذلك السياق، أود أن أقول بعض العبارات عن دارفور. إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق حيال الحالة الأمنية والإنسانية الحالية. ونشعر بالأسف للرد السلبي من جانب الحكومة السودانية على تنفيذ مجموعة تدابير الدعم الثقيل التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو الذي اتفقت عليه العام الماضي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية ذاتها. والاتحاد الأوروبي يناشد الحكومة السودانية أن تفي بالتزاماتها وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إنشاء وجود فعال لحفظ السلام في دارفور. وخصّص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبلغ ٤٠٠ مليون يورو تقريبا لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ونحن على استعداد لتوفير وسائل إضافية لدعم الوجود الحيوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ظل الظروف الصعبة.

ثانيا، إن الاتحاد الأوروبي يدعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من خلال نطاق واسع من التدابير. ونهدف إلى تعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام ونرحب ترحيبا حارا بالجهود المماثلة التي تبذلها الأمم المتحدة. وما زال مرفق السلام في أفريقيا التابع لصندوق التنمية الأوروبي يشكل المصدر الرئيسي لتمويل الاتحاد الأوروبي لذلك الدعم. وعلى أساس مبدأ الملكية الأفريقية، قدم مرفق السلام في أفريقيا حتى الآن الدعم لحفظ السلام الأفريقي في دارفور، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر، بإجمالي مبلغ ٢٦٦ مليون يورو. وتم الآن تخصيص مبلغ إجمالي قدره ١٥ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

كما أن مرفق السلام يقوم بالوفاء باحتياجات الاتحاد الأفريقي في بناء قدرات المؤسسات. وحتى الآن، تم تقديم الدعم لتقييم الاحتياجات الطويلة الأجل للاتحاد الأفريقي وللمنظمات دون الإقليمية، ولتعزيز إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، ولإنشاء قوة احتياطية أفريقية. وهناك الآن في طريق التنفيذ برنامج جديد بمبلغ ٢٠ مليون يورو يركز على القوة الاحتياطية الأفريقية والقدرات على المستوى دون الإقليمي. ويتم تقديم المزيد من الدعم لقدرات المنظمات دون الإقليمية الأفريقية على منع نشوب الصراع من خلال برامج إقليمية كبيرة يمولها صندوق التنمية الأوروبي. ويجري النظر في البرامج الثلاثية للقدرات التي تشارك فيها الأمم المتحدة، وخاصة في غرب أفريقيا، بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وهناك حاجة واضحة إلى تقديم التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام الأفريقية. ويود

الاتحاد الأوروبي أن يوضح أنه بينما سينظر في دوره في هذا المسعى، سيتعين أيضا على المانحين الآخرين أن يسهموا بقدر كبير بغية كفالة توفير أساس مالي كاف.

وفي إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، قام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم مرتين لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المراحل الحرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٣ قمنا بنشر عملية آرتميس في بونيا لمنع وقوع كارثة إنسانية، وفي عام ٢٠٠٦ قامت القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية الانتخابية. ويجري استكمال ذلك الدعم العسكري، منذ عام ٢٠٠٥، ببعثتين مدنيتين طويلتي الأجل لدعم إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن الآن نستخلص الدروس من عملية قوة الاتحاد الأوروبي، التي ستكون هامة لزيادة تطوير علاقتنا مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات. وهذا التعاون المتزايد يتطلب أيضا إنشاء آليات مناسبة للحوار والتبادل. وسنواصل العمل في هذا الصدد مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثالثا، إننا نهتم اهتماما شديدا بتعزيز منظور بناء السلام في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويسير توفير الأمن والتنمية جنبا إلى جنب. ويشكل الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان عناصر حيوية لمنع نشوب الصراع وبناء السلام على السواء. وسيواصل صندوق التنمية الأوروبي دعم احتياجات شركائه الأفارقة في ذلك الصدد.

ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الحوار السياسي مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وبالتالي فإننا نعمل نحو وضع استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، تقوم على أساس مبادئ الملكية والمحاسبة المتبادلة، من المقرر أن يعتمدها مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي سيعقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، فإن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي تتطور بشكل مستمر.

سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة البنّاءة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة تقديم خبرته وموارده لتحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا بوصفه شريكا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على السواء. وبالتالي نرحب بالبيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم، ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أرحب بكم في نيويورك في سياق هذه المناقشة. وأود أن أهنئكم تهنئة حارة بتولّي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وموضوع المناقشة العلنية التي تعقد اليوم موضوع بالغ الأهمية. وبنن، بلدي، جعلت هذه المسألة إحدى أولوياتها خلال فترة ولايتها في المجلس، في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهناك بلد أفريقي آخر - جنوب أفريقيا - هو الذي وضع هذه المسألة مرة أخرى في محور اهتمامات المجلس. ووفدي يرحب بهذا الأمر.

وكانت بنن أحد صائغي البيان الرئاسي الذي اعتمد في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن العلاقات المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي. وتمثل الهدف في تشجيع الأمم المتحدة على الاستفادة من الآفاق الجديدة للتعاون التي فتحها إنشاء الاتحاد الأفريقي، نظرا لولايته الموسعة وهيئاته الجديدة.

وبالتالي أيدت بنن الجهود التي بذلتها رومانيا فيما يتعلق بإصدار البيان الرئاسي S/PRST/2004/27 واتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي الواقع، فإن العلاقة مع الاتحاد الأفريقي توفّر فرصة لتنفيذ أحكام الفصل الثامن من الميثاق، بطريقة ملموسة وبروح نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه هذا الفصل.

ونرحب بحقيقة أنه، عملا بذلك القرار، قدم الأمين العام في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لمجلس الأمن تقريرا مفيدا للغاية عن إمكانيات وتحديات الشراكة في مجال الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن ذلك المنطلق، تتاح لنا اليوم فرصة أولية لتقييم التقدم الذي تم إحرازه في هيكلة وترشيد التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

ومن خلال إنشاء آلية تنفيذية لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام، أبدى الاتحاد الأفريقي عزمه الواضح على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن حل الأزمات والصراعات في القارة من خلال سياسة فعالة لمنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار. ويجعل ذلك الالتزام من الاتحاد الأفريقي شريكا خاصا لمجلس الأمن الذي يكرس الكثير من وقته لمسائل السلام والأمن التي تعاني منها القارة.

ويؤيد وفد بلادي تماما التحليل الوارد في الورقة المفاهيمية التي قدمتها جنوب أفريقيا، التي توجه مناقشة اليوم صوب مسائل محددة تتطلب منا استجابات واضحة بغية إرشاد أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة. ومجلس الأمن كهيئة رئيسية مكلف بدعم مبادرات المنظمات الإقليمية التي تعمل في مجال صون السلم والأمن. ويجب الإبقاء على تلك الصلاحية لمجلس الأمن، لأن الاستقلالية الكاملة للمنظمات الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى تحييد الإدارة العالمية. وتطور من هذا القبيل لن يكون عامل استقرار.

ومن المهم أن تُتَّخذ قرارات مجلس الأمن بالتشاور الوثيق مع الدول المعنية بغية تحقيق كامل فرص التنسيق التي يتيحها وجود منظمات إقليمية تباشر أعمالها. وفي سياق الاتحاد الأفريقي، لا يمكن تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من هذا التنسيق إلا من خلال المواءمة بين مختلف العناصر في هرمية صنع القرار، بحيث يكون اتخاذ مجلس الأمن لقرار هو الملاذ الأخير في الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن الاستفادة من تعزيز العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلا إذا اقترن ذلك بالاحترام الصارم للقواعد المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق. و قد طالب مجلس الأمن عن حق، في قراره ١٦٣١ (٢٠٠٥)، المنظمات الإقليمية ودون الاقيليمية التي لديها القدرة على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام بوضع تلك القدرة رهن الإشارة في إطار نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

وانطلاقا من وجهة النظر تلك، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إبرام اتفاق لتوفير القوات حالما يسمح بذلك إحراز تقدم في إنشاء القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيمكن ذلك من تهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حل، على أمثل وجه ممكن، لمسألة دعم الأمم المتحدة لنشر القوات الأفريقية في عمليات تُنفَّذ بموجب ولاية للأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلادي بإبرام مذكرة التفاهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ الإطار المعني بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مختلف المجالات، لاسيما تلك المتعلقة بالسلم والأمن.

وأود أن أذكر المجلس بالاستنتاجات التي خلصت إليها الحلقة الدراسية بشأن موضوع مناقشة اليوم التي عقدها الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ برئاسة بنن، واسهم فيها إسهاما فكريا رائعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن بين تلك النتائج، أذكر خمسة تدابير محددة تهدف إلى هيكلة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي كالتالي: كفالة الربط بين نظام الاتحاد الأفريقي المعني بالإنذار المبكر والأمم المتحدة، وتعبئة الموارد المالية والسوقية اللازمة لسد الثغرة الكبيرة في الوسائل الضرورية للتنفيذ السريع للقرارات، وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي المساعي الحميدة والوساطة بغية تعزيز دعم القدرات على المستوى الإقليمي، وكفالة تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئات المختصة في المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي لكفالة تنسيق آليتي السلم والأمن دون الإقليميتين في القارة.

وأحث مجلس الأمن على النظر في إمكانية اتخاذ إجراء ملموس بشأن تلك الاقتراحات. فهي تندرج في سياق وضع وتنفيذ خطة استراتيجية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلادي على وجه الاستعجال إلى التنفيذ المتسق للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا،، الذي اتُّخذ في اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويتطلب التنفيذ الكامل لذلك القرار تغييرا للمنظور في ما يتعلق بإنشاء القدرات المناسبة. وللأمم المتحدة وأفريقيا مصلحة مؤكدة في الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة استباقية لمنع نشوب الصراعات.

وانطلاقا من وجهة النظر تلك، يرحب وفد بلادي بقيام الأمين العام مؤخرا بتعيين مستشار خاص معني بالمسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وتسويتها. ونحن مقتنعون بأن التزام مجلس الأمن المتجدد، المعبر عنه في بيانه الرئاسي المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/1)، سيترجم إلى مزيد من الإجراءات الملموسة.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، فإن وفد بلادي يحث بلادكم بشدة على مواصلة بذل جهودها بإصرار في إطار مجلس الأمن لتعزيز فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، وبوفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية الهامة بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونشيد بجنوب أفريقيا على الدور الريادي الذي اضطلعت به بشأن هذه المسألة وعلى ما توليه من أهمية لها.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية دورا في صون السلم والأمن الدوليين من خلال التسوية السلمية للنزاعات أو إجراءات الإنفاذ، كما جاء في المادة ٥٣. وتضطلع المنظمات الإقليمية أيضا بدور في منع نشوب الصراعات، من خلال آليات الإنذار المبكر، فضلا عن بناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ويلزمنا الميثاق جميعا ”بأن نوحّد قوانا لصون السلم والأمن الدوليين“. وبهذا، نسلم بأن قوانا الجماعية والموحدة، المبذولة في صون السلم والأمن الدوليين أكبر من مجموع أجزائها.

ومما لاشك فيه أن المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، تضطلع بدور مركزي في صون السلم والأمن الدوليين. وقد أثبتت المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات. كما تتوفر على دراية محلية حيوية وفهم جدي للحساسيات والثقافات المحلية.

ونشيد بالاتحاد الأفريقي وببلدانه المساهمة بقوات على إسهاماتها في بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في بوروندي ودارفور، وفي الصومال مؤخرا. وحفظ السلام في تلك الأماكن أمر صعب وخطير على السواء. ولكن، بالرغم من تلك الحقيقة، فإن الدول الأفريقية تساهم بقوات وموارد في حفظ السلام وفاء بالتزام سياسي حقيقي بمساعدة الدول والمجتمعات في خروجها من الصراع صوب تحقيق السلام والأمن المستدامين.

وينص الميثاق بوضوح، في المادة ٢٤، على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، وكما قال بالفعل عدة متكلمين آخرين، حينما تضطلع المنظمات الإقليمية بمهام حفظ السلام فإنها تقوم بذلك بالنيابة عن مجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة بشكل أوسع. وبالتالي من الحتمي أن نبدأ مشاهدة مشاركة أكبر لعضوية الأمم المتحدة عموما في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية باسم هذه العضوية.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي يشكل بلدي مساهما رئيسيا بقوات فيها، أنجزت مهمة جديرة بالثناء بالرغم من القيود المالية والسوقية الصعبة. وبالرغم من تقديم دعم كبير من مختلف الشركاء الدوليين، فإن البعثة عانت من أزمات مالية متكررة فضلا عن مشاكل سوقية وبيلة مثل عدم توفر المركبات. وفي أغلب الأحيان لم تتمكن البعثة من استخدام مروحياتها القليلة بسبب انعدام الوقود. وينبغي ألا نسمح باستمرار هذه الحالة.

وقال بعض ممثلي الدول الأعضاء إن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعثة غير فعالة. ونحن نسألهم ”كيف يمكنكم أن تكلفوا بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بتلك المهمة الصعبة، وتجعلوها تعمل في تلك الظروف المادية الصعبة، وتحرموها من الموارد الكافية، ثم تتوقعون منها أن تكون فعالة بنسبة ١٠٠ في المائة؟ وكيف يمكنكم حرمان حفظة السلام من الأدوات التي تجعلهم فعالين، ثم تعيبون عليهم عدم الوفاء بتوقعاتكم“؟

ومن الواضح أنه يوجد نطاق هائل لإقامة علاقة أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعلى وجه التحديد، نؤمن بأنه حينما يضطلع الاتحاد الأفريقي ببعثة لحفظ السلام في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يتم تمويل البعثة من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم الدعم السوقي الكافي لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. ومن شأن ذلك أن يضمن التقاسم المناسب للأعباء فيما يتعلق بالمسؤوليات المتصلة بحفظ السلام، بدلا من أن يترك للبلدان الصغيرة مثل رواندا القيام بالأعباء الثقيلة.

وبالتالي نرحب بالتحضيرات، بما في ذلك المناقشات والمشاورات المكثفة مع الحكومة السودانية، لإنشاء بعثة مختلطة في دارفور. ويمكن لهذا أن يقدم نموذجا للتعاون في المستقبل وللعمليات المشتركة لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتلك العمليات المشتركة ستستفيد من المعرفة والفهم المحليين اللذين تملكهما المنظمات الإقليمية، فضلا عن الاستفادة من المشاركة الدولية ومشاركة الأمم المتحدة.

كما أن هناك نطاقا هائلا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء قدرات المؤسسات والقدرات التشغيلية وقدرات الموارد البشرية في مجال حفظ السلام. وبالتالي نرحب، في ذلك الصدد، باعتماد البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي،

الوارد في الإعلان المعنون ”تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل للبرنامج.

وأخيرا، فإن من الأهمية بمكان أيضا لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات متواترة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتلك الاجتماعات ستوفر فرصة للتبادل المنتظم للآراء والدروس المستخلصة والمنظورات الأخرى بشأن المسائل المعروضة على كلتا الهيئتين. كما أنها تكفل ملكية الاتحاد الأفريقي لبعثات حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد بارنز (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة لكم ولوفد جنوب أفريقيا، الذي تعقد في ظل رئاسته هذه المناقشة.

ويشعر وفدي بالامتنان لإتاحة فرصة المشاركة في هذه المناقشة الجوهرية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين. وليبريا أحد المستفيدين من ذلك التعاون، كما يشهد على ذلك نشر الأمم المتحدة لقوة حفظ السلام المسؤولة بقدر كبير عن صون السلام والاستقرار في ليبريا. ويجدر بالذكر أن تجربة ليبريا أعطت معنى عمليا للحكم النموذجي الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعتبر قصة نجاح لهذه العلاقة.

ونود أن نتناول ثلاثة مجالات اهتمام ذات أولوية بالنسبة للوفد الليبيري نرى أنها، حينما تنفذ، ستؤدي إلى المزيد من تعزيز التعاون بين المنظمتين. أولا، هناك إمكانية لتحقيق وفورات كبيرة في الكلفة المترتبة على نشر آلية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والرد السريع مقابل تطبيق الحلول العاجلة من مناطق خارج القارة الأفريقية. ثانيا، يمكن التصدي للصراع في التوقيت المناسب بأفضل طريقة ممكنة من مناطق القرب الجغرافي. ثالثا، هناك حتمية فلسفية تؤمن بأن المشاكل الأفريقية تتطلب حلولا أفريقية.

وفيما يتعلق بجميع العوامل المذكورة آنفا، على الاتحاد الأفريقي، بغية أن ينجح، أن يقوم بتوسيع قدراته. ونرى أن ذلك ينبغي أن يمثل الهدف الأساسي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومن الحقائق الثابتة أن أحد الأسباب الأساسية للصراع والاضطرابات في القارة الأفريقية هو الفقر. وبالتالي فإن الوفد الليبيري يؤمن إيمانا قويا بأن أكثر الحلول فعالية لتخفيف حدة الفقر والصراع يتمثل في البناء المستمر للقدرات. ويتمثل الدرس القيم المستخلص من الأزمة الوطنية في أن ذلك التعاون القوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على آلية متماسكة لبناء القدرات. ونعتبر ذلك أفضل حل لمنع نشوب الصراع وللتصدي الكافي لمشاكل الفقر والتنمية في أفريقيا، حتى بينما نوسع جهودنا في دار فور والصومال.

وندعو الله، بينما تعيد هذه المؤسسة هيكلة نفسها في ضوء مسائل العولمة المتعددة الأوجه، أن يمثل نهج البناء المستدام للقدرات من أجل تخفيض حدة الفقر والصراع المبدأ التوجيهي لهذه المؤسسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بكم ترحيبا حارا هنا في نيويورك وأن أقول كم يشرفنا أن نراكم تترأسون جلسة اليوم. وهذا دليل على الأهمية التي يوليها بلدكم، جنوب أفريقيا، لمسائل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن الدوليين. وأود أن

أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسيد جنيد، مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي.

وأود أن أعرب عن امتناني لوفد بلدكم على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة، التي جاءت في الوقت المناسب تماما والتي تكتسي أهمية بالغة. وأرحب كذلك برغبتكم في توجيه هذه المناقشة نحو اتجاه جديد، كما لمسنا ذلك في الورقة المفاهيمية التي قدمتموها. ونشاطركم رغبتكم وتطلعكم إلى إضفاء منظور جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ووضعها في إطار جديد يستند إلى التفسير الديناميكي والمتطور للفصل الثامن من الميثاق الذي يأخذ الحقائق الجديدة بعين الاعتبار.

ونحن مقتنعون بأنه قد حان الوقت لبناء شراكة جديدة مع الاتحاد الأفريقي، خاصة تلك التي تذهب إلى أبعد من مجرد الاعتراف بالتضحيات التي قدمها بالنيابة عن المجتمع الدولي والتي تكمل الدور الذي يقوم به هذا المجلس، في حين أنه لا يحل مكانه، في الحفاظ على السلم وإدارة الصراعات في قارتنا. إن الدينامية التي تحققت، خاصة بفضل إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتوسع في مسؤوليات مفوضية الاتحاد جعلت النهج والإطار اللذين كانا يحكمان التعاون بين المنظمتين شيئا من الماضي.

ومن ثمّ ينبغي لنا أن ندخل مرحلة جديدة في تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي حالة الاتحاد الأفريقي، ينبغي لنا أن نسعى إلى تعزيز المنافع التي يجلبها هذا التعاون وتوسيع آفاقه. ونرحب بكون العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أصبحت أكثر كثافة خلال السنوات القليلة الأخيرة. وزاد بصورة خاصة التنسيق والتشاور بين أمانتي المنظمتين وبين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهذا تطور إيجابي لا يمكن إنكاره بل ينبغي تشجيعه.

ونرحب كذلك بكون مجلس الأمن يأخذ بعين الاعتبار بطريقة منتظمة نوعا ما وجهة نظر الاتحاد الأفريقي وقراراته وكذلك قرارات منظماته دون الإقليمية في القرارات التي يجب أن يتخذها بشأن الصراعات الأفريقية المعروضة عليه. وهذا يتعلق بصورة خاصة بدارفور وكوت ديفوار والصومال. ومن المرجح أن يجعل هذا التعاون الوثيق عمل المجتمع الدولي أكثر فعالية، لأنه سوف يعزز السلطة السياسية والمعنوية لقراراته. وبالعمل بهذا الأسلوب، تعزز كل من المنظمتين الأخرى لصالح السلم والاستقرار في قارتنا.

ومع ذلك، ينبغي لنا ملاحظة أن الآليات القائمة للتعاون التي تعمل في هذه اللحظة متخلفة عن الالتزامات السياسية المضطلع بها، لا سيما في القمة العالمية وفي القرارات الأخرى للأمم المتحدة، لأنها لا تعبر دائما عن الرغبة في تقاسم المهمات المستندة إلى مبادئ التكاملية والمزايا النسبية. وتردد مجلس الأمن يقف ضد العمل التطوعي الذي يبديه الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه.

إننا لا نتكلم عن تقليص المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين وفي الإدارة السياسية لعمليات السلام. وما نحن بصدده هو عقيدة واضحة ومتسقة منفصلة عن الحلول الخاصة القائمة على الالتزامات المتبادلة. فعندما يأذن مجلس الأمن بعملية لحفظ السلام، يجب معاملة تلك العملية باعتبارها عملية للأمم المتحدة، وبتلك الصفة تستحق الدعم السوقي والمالي من ميزانية الأمم المتحدة. وقبول هذا المبدأ من شأنه أن يفتح الطريق أمام سلسلة من التعديلات السياسية والقانونية والعملياتية التي يمكن أن تقررها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً. وربما تكون

تفاصيل هذه الترتيبات صعبة، لكن المهمة ليست جسيمة إذا ما توفرت لها الإرادة السياسية.

وباستكشاف مفهوم العملية الهجينة في حالة دارفور، سوف تتخذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. وتشكل الصومال كذلك فرصة يمكن استكشافها للبحث عن حلول إبداعية. فقد أقدم الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية، بما فيها الجزائر، على مخاطر لكي يعود السلام إلى ذلك البلد في نهاية المطاف، وهي تنتظر أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته.

وفضلا عن ذلك، وبملاحظة التعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يمكننا أن نرى أن تقسيم العمل أصبح أمراً واقعا. إن البعثات الأفريقية، التي غالبا ما تنشر على أساس عاجل، يغيثها أصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة، لأن الاتحاد الأفريقي ليس لديه الوسائل ولا الخبرة للاستمرار في عمليات متعددة الأبعاد ومعقدة أو في إدارتها. ولذلك، يصبح من المهم أن تتركز جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة والبلدان المانحة، على تعزيز القدرات الأفريقية على الوساطة ومنع نشوب الصراع في المقام الأول وعلى التدخل السريع في نهاية المطاف. وأحد المجالات ذات الأولوية في العمل يتعلق بالقوة الاحتياطية التي يخطط الاتحاد الأفريقي لإنشائها بحلول عام ٢٠١٠.

وسوف أختتم بياني بالتأكيد على أن تحديث الصكوك الخاصة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي بصورة خاصة، أمر ضروري، لأن الواقع يتطور بسرعة أكبر بكثير من الممارسات. ونأمل أن تكون هذه المناقشة نقطة البداية للتفكير في أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فهذه مسألة ذات طابع عالمي ومن ثمّ تتعدى اختصاصات مجلس الأمن. ولذلك، يجب على الجمعية العامة، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، أن تناقش هذه المسألة، لأنها وحدها المخوّلة بتقرير الإطار السياسي والقانوني والمتعلق بالميزانية الذي يحدد مسؤولية مجلس الأمن والأمانة العامة، كل في مجال اختصاصه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): السيدة الرئيسة، أود أن أرحب بكم وبرئاستكم مجلس الأمن. كما أود أن أثني على الجهود المثمرة التي يقوم بها وفد جنوب أفريقيا في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر.

وأتقدم إليكم بصفة خاصة بالشكر للدعوة إلى هذه الجلسة اليوم، وعلى ورقة المفاهيم التفصيلية التي قدمتموها للاسترشاد بها في هذا النقاش الموضوعي والتي تشكل أساسا جيدا لمناقشة نأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية تجاه تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، أشير إلى الأهمية التي يجب أن تعطى للتعاون الأفريقي بين المنظمات الإقليمية، وخاصة بالنسبة لعلاقة جامعة الدول العربية المميزة مع الاتحاد الأفريقي، إذ تنتمي نسبة ٨٠ في المائة من مواطني الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى القارة الأفريقية. فضلا عن كون ٥٠ في المائة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في الاتحاد الأفريقي، كما أن خُمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أعضاء في جامعة الدول العربية. وتلك حالة خاصة ترمز إلى وضع مميز يؤخذ في الاعتبار حين ينظر في مزايا التعاون الأفقي بين المنظمتين.

لقد أدت التحديات الكبيرة التي شهدها بدايات القرن الحادي والعشرين إلى الدفع في اتجاه تعزيز علاقة الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية. وانطلاقا من هذا المبدأ، يسعى كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى تطوير العلاقات الأفريقية والعربية وبنائها على أسس واقعية وإيجابية تقوم على رعاية المصالح الاستراتيجية المشتركة بين المنظمتين من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن من أجل تسوية الصراعات وتعزيز السلام والأمن، وتحقيق الاستقرار والتنمية.

وانطلاقا من المسؤولية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، تبذل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في إطار التداخل الجغرافي والإقليمي والسكاني بين المنظمتين، خطوات إيجابية في تسوية القضايا العربية والأفريقية. وقد أثبت التعاون الفعال بين المنظمتين نجاحه في التعامل مع عدد من الأزمات والقضايا في البلدان العربية والأفريقية من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمتين.

ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية والعالم العربي بشكل عام وهو التعاون الذي لمسناه في مفاوضات السلام في السودان، والمساهمة في تسوية أزمة دارفور، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في الصومال. وكان ذلك تجسيدا للتعاون الثلاثي القائم بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

إن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، إلا أن حتمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أصبحت من المسلمات التي تعتبر من صميم اهتمامات وسياسات كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لما لهاتين المنظمتين من دور فعال وإيجابي في معالجة القضايا الإقليمية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وفي إطار استراتيجية جامعة الدول العربية المتعلقة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، فإننا ندعم ترسيخ علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لما في ذلك من عوائد إيجابية على حفظ وبناء السلام.

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين يجب أن يتم ضمن نطاق القانون الدولي واحترام وتنفيذ النتائج والتوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية، وضرورة تقديم الدعم المادي والفني اللازم لتنفيذ المهام الموكلة إليها. إن اعتراف مجلس الأمن بالقرارات الصادرة عن المنظمات الإقليمية وتعزيز دورها والاستعانة بها، وإشراكها في حل النزاعات الإقليمية يُمكن المجتمع الدولي من إقامة نظام أمني دولي تساهم فيه المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بدور إيجابي وملموس. وفي هذا السياق أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ضرورة إقامة شراكة فعالة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية من أجل التصدي للصراعات والأزمات في وقت مبكر، ودعم مبادرات الوساطة الإقليمية الرامية إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والتأكيد على تكامل الجهود على المستويين الدولي والإقليمي.

وفي إطار العلاقة المؤسسية القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يسعى كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى تطوير التنسيق بين الآليات الإقليمية لتعزيز السلم والأمن وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في أفريقيا على النحو المبين في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وفي هذا الإطار تؤكد جامعة الدول العربية على أهمية التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومساعدته على بناء قدراته للتصدي للتحديات الأمنية الجماعية في تمكينه للاستجابة السريعة والملائمة من مواجهة الأزمات الناشئة.

ومن الأهمية بمكان وضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإن التقرير الذي قدمه الفريق رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن مقترحات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يشكل دفعة جديدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين مما يستدعي تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولا شك أن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وتنسيق الجهود المشتركة فيما بينهم سيؤدي إلى نتائج تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمية والدولي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد عبد الوهاب (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الاغتباط والشرف العظيم لوفدي حقا أن أخاطب مجلس الأمن برئاسة جنوب أفريقيا. ويود وفدي أن يشكر الرئاسة وأعضاء المجلس على هذه الدعوة التي وجهت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي رؤية جديدة ووضعت برنامج عمل لفترة عشر سنوات. وتتضمن قائمة الأولويات في خطة العمل التعاون المتعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

وتتصدر أفريقيا اهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي. وهناك ٢٧ بلدا في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل حوالي نصف عضوية المنظمة تقع في القارة الأفريقية. وهي تشكل جزءا لا يتجزأ في تطلعات المنظمة. وبالتالي، فإن النهوض بمنظمة المؤتمر الإسلامي له صلة وثيقة بتعزيز التنمية في المنطقة الأفريقية. وفي هذا الصدد، أنشأ بنك التنمية الإسلامي – وهو وكالة متخصصة تابعة للمنظمة – صندوقا للحد من الفقر في عام ٢٠٠٦، وحدد له هدف رأس مال أولي بقيمة ١٠ مليارات دولار لتعزيز قدرات أقل البلدان نموا من أعضاء المنظمة. وينصب التركيز بطبيعة الحال على أقل البلدان نموا في أفريقيا.

وتدعم منظمة المؤتمر الإسلامي بالكامل وترحب بالمبادرة الهادفة إلى وضع خطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون لتنمية قدرات البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في بناء السلام وإدارة الصراعات.

وعلى الرغم من القيود الشديدة أدى الاتحاد الأفريقي دورا يثير الإعجاب في عدد كبير من عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. وتقدر منظمة المؤتمر الإسلامي تقديرا عميقا دعم الدول الشقيقة التي أسهمت في تلك الجهود.

ومن جانبها تؤدي منظمة المؤتمر الإسلامي دورا نشطا في مساعي الوساطة ونزع فتيل الصراعات في عدة مناطق في آسيا وأفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن البنك الإسلامي للتنمية يرغب في تعزيز علاقات التنسيق الوثيقة مع لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة.

إن الآثار الإنسانية للصراعات التي لم تجد حلا لا تتجاوز حدود البلدان فحسب، بل القارات أيضا. وترى منظمة المؤتمر الإسلامي أن الدرس الأساسي الذي نستخلصه هو أن بناء السلام وإدارة الصراعات يتطلبان المشاركة السياسية وتعزيز سياسة تعددية الأطراف المجربة والحقيقية.

وهناك فرصة سانحة للتعاون فيما بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والمنظمة على استعداد لتعزيز التعاون المتعدد الوجوه مع الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بقراراته وبياناته الرئاسية ذات الصلة، وخصوصا القرارين ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2006/39. وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في الأمور المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، بما يتناسب والعمل الإقليمي، جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

”ويشير مجلس الأمن إلى الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، ولا سيما ما أعرب عنه من دعم للتنمية ولتنفيذ الخطة العشرية للنهوض بقدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام، ويرحب بتوقيع الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان السلم والأمن (A/61/630).

”ويشير مجلس الأمن أيضا إلى بيانيه الرئاسيين (S/PRST/2004/44) الذي أُدلي به في نيروبي عام ٢٠٠٤ وفي نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/39)، حيث أعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ خطوات إضافية في سبيل توثيق وزيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية في مجالات منع نشوب الصراع وبناء السلام وحفظ السلام، ويسلم بالدور الهام الذي تؤديه هذه المنظمات في التوسط من أجل إبرام اتفاقات سلام في حالات الصراع. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالتطورات الأخيرة التي حدثت في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساهمة المتزايدة التي يقدمها الاتحاد الأفريقي وبتصميم قادته على معالجة الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية وحلها. ويشدد مجلس الأمن، وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، على ضرورة أن يبقي الاتحاد الأفريقي مجلس الأمن في جميع الأوقات على علم تام بهذه الجهود بطريقة شاملة ومنسقة.

”ويقر مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية في وضع يمكنها من فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء العديد من الصراعات القريبة منها ومن التأثير بما يفضي إلى منع نشوبها أو حلها، نظرا لمعرفتها بالمنطقة.

”ويحث مجلس الأمن الأمين العام، بالتشاور وبالتعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، على تسوية الصراعات الإقليمية في إفريقيا

باستخدام قدرات الأمم المتحدة القائمة بأكبر قدر من الفعالية؛ ودعم الإنذار المبكر والوساطة الإقليميين وخاصة في أفريقيا؛ وتقييم خطر نشوب الصراعات على المستوى الإقليمي وإيلاء الأولوية للمناطق ذات الخطورة العالية؛ وإبراز الطرائق الممكنة على المستوى الإقليمي لمكافحة الاستغلال والاتجار غير المشروعين في الموارد الطبيعية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الجهود المشتركة والمنسقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن ينبغي أن تستند إلى قدراتها التكميلية ومزاياها النسبية، بما يحقق الاستفادة الكاملة من خبراتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يسلم المجلس بالحاجة إلى بناء القدرات مع المنظمات الإقليمية بما يحسن فعاليتنا الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين. ويسلم مجلس الأمن باعتبار لجنة بناء السلام منبرا للتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويدعو مجلس الأمن إلى مزيد من التعاون مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء قدرات هذا الأخير في الاضطلاع، في جملة أمور، بالاستجابة السريعة والملائمة للحالات الناشئة ووضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ويسلم مجلس الأمن بأنه، في بعض الحالات، قد يأذن مجلس الأمن للاتحاد الأفريقي بمعالجة التحديات التي يواجهها الأمن الجماعي في القارة الأفريقية. وفي هذا الخصوص، يشجع مجلس الأمن على زيادة تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية الأخرى.

”وإذ يشدد على صدارة مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، يؤكد المجلس على أهمية دعم وزيادة قاعدة موارد الاتحاد الأفريقي وقدراته على نحو دائم. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وخاصة الاتحاد الأفريقي، عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكّن الأمم المتحدة من دعم الترتيبات على نحو أفضل من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات في إطار الفصل الثامن، وذلك للإسهام على نحو كبير في مواجهة تحديات الأمن المشتركة في المناطق التي تثير القلق، ولتعزيز تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/7.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.